اقتصاد

وزير المالية لـ«الوطن»:

نبحث في إجراءات للحد من ظاهرة سوء استخدام التأمين الصحي

| عبد الهادي شباط

نفى وزير المالية مأمون حمدان لـ«الوطن» ما يتم تداوله حول الهيكل المقترح للتأمين الصحي لجهة إحداث صندوق خاص بهذا النوع من التأمين، مرجحاً تحول العمل بالتأمين الصحي إلى نظام عمل الشركات كما هو معمول به في الكثير من بلدان العالم، وهو ما يمنح مرونة أوسع لإدارة ملف التأمين الصحي وإمكانية تطويره وتحسين الخدمات التي يقدمها للمؤمن لهم.

ورأى وزير المالية مأمون حمدان أن تحسن الدخل العام للمواطن الذي تعمل عليه الحكومة يسهم بحلّ نسبي لملف التأمين الصحي، بينما يكمن الحل الأكثر فاعلية بضبط حالات سوء الاستخدام في هذا الملف، مبيناً أن وزارة المالية تبحث في الكثير من الإجراءات للحدّ من ظاهرة سوء الاستخدام في التأمين الصحي، مبيناً أنه تم تشكيل لجان مشتركة مع وزارة الصحة لبحث مشكلات التأمين الصحي وصياغة مقترحات وحلول، لافتاً إلى أن عملية سوء الاستخدام يشترك فيها العديد من أطراف العملية التأمينية من المؤمن له ومزود الخدمة.. وغيرهم، لذلك لابد من التنسيق والعمل مع وزارة الصحة لإيجاد جملة من الآليات لضبط هذه الحالات.

وأوضح أن وزارة المالية تتجه لتطوير نظم وبرامج العمل لدى شركات التأمين وشركات الإدارة واعتماد معايير عالمية تسهم في ضبط عمليات سوء الاستخدام ورفع جودة الخدمات المقدمة للمؤمن لهم، مبيناً أن مشروع قانون التأمين الذي يتم العمل على إنجازه سيكون له أثر واضح في هذا الملف.

ويعتبر ملف سوء الاستخدام في التأمين الصحي من مقدمة الأولويات التي تحتاج للمعالجة في العمل التأميني لجهة كثرة حالات سوء الاستخدام وأثرها في استنزاف المحفظة الخاصة لهذا النوع من التأمين ومثال على ذلك ما بينه مدير في قطاع التأمين لـ«الوطن» حيث تم ضبط عملية سوء استخدام مؤخراً بقيمة ٢ مليون ليرة عبر تزوير أوراق وملفات صحية تفيد بتركيب ٥ شبكات قلبية لأحد المؤمن لهم من فئة (VIP) ليتبين لاحقاً أن المؤمن له راجع أحد المشافي بقصة قلبية لكنه تلقى فقط حالة مراقبة مع تركيب قثطرة قلبية، ولدى التحقق من القضية تبين أنه تم إنشاء ملف طبي مزور اشترك به الطبيب والإدارة والمحاسبة في المشفى.

كما بين المدير أنه يجري العمل لدمج قطاعي التأمين الصحي للإداري والاقتصادي لتحقيق نوع من العدالة والتوازن لجهة التغطيات بين العاملين في القطاع الإداري والاقتصادي مع مراعاة قبول بعض التغطيات الخاصة التي قد تطلبها مؤسسات القطاع الاقتصادي، مبيناً أن حجم الزيارات للمؤمن لهم في التأمين الصحي انخفض لنحو ٩٠٪ بعد قرار تخفيض عدد الزيارات من ٤٨ زيارة سنوية للمؤمن له لنحو ١٢ زيارة تشمل الطبيب والصيدلية والمخبر.

وزيرة التنمية الإدارية لـ«الوطن»: لن نتسرّع في إقرار ترميز الجهات الحكومية

«السورية للمدفوعات»: تجهيز منظومة الدفع الإلكتروني بعد عشرة أيام

| قصي المحمد

كشفت وزيرة التنمية الإدارية سلام سفاف لـ«الوطن» أن الحكومة لن تتسرّع في الإقرار النهائي لموضوع الترميز الوطني للجهات الحكومية، قبل أن يكون الموضوع جاهزاً كقاعدة صلبة ومتينة ومتطلباً أساسياً للحكومة الإلكترونية، مبينةً أن الترميز الوطني قيد الدراسة، ويتم إجراء اجتماعات متواصلة مع وزارة الاتصالات والتقانة لوضع الآليات الأساسية والمتينة ضمن قواعد معينة ومطابقة للمعايير الجديدة والعالية.

وأكّدت سفاف أنّ ما تم الحديث عنه حالياً هو ورقة عمل مبدئية سيتم العمل على تعديلها، لإقرارها بعد الاتفاق عليها، إضافة إلى وضع الآلية التنفيذية التي ستكون عملية الترميز من خلالها.

وأوضحت أنّ ترميز المراسلات والخدمات الحكومية ما هو إلا مدخل ومتطلّب أساسي وقاعدة ومادة أولية للحكومة الإلكترونية، مؤكّدة أنه يتم العمل على وضع برنامج زمني ومنهاج عملي للتنفيذ، إضافة إلى حساب التكاليف المالية وحساب الوقت اللازم أيضاً، مشيرة إلى وجود تفاصيل لم يتم الاتفاق عليها والموضوع في طور المراجعة حالياً.

بينت سفاف أهمية الترميز لكونه يسهل عملية المحاكاة بين المراسلات والبيانات الحكومية، حيث يحصر آليات الوصول إلى الخدمات لتنفيذ المراسلات، مؤكّدةً أنّ موظفي مديريات التنمية الإدارية في كل المؤسسات الحكومية سوف يسهمون في عملية تنفيذ الترميز، إضافة إلى وضع دليل خاص يساعد في ذلك، وإجراء دورات تدريبية بسيطة لتسهيل فكرة الترميز، لافتة إلى أنّه من المتوقع أن تتجه وزارة التنمية الإدارية أيضاً إلى الأتمتة العملية كاملة، وهو موضوع طور الدراسة حالياً.

ولفتت السفاف إلى أنه لا يمكن أن نتجه إلى حكومة إلكترونية إن لم تكن الخدمات محصورة ومرمّزة، والمراسلات محصورة ومرمزة أيضاً، مبينة أنّ الترميز الوطني خطوة أولى نحو الحكومة الإلكترونية، وليس لها أثر واضح ومباشر، لكن لا بد منها، موضحة أنه لا بد من دراسة الغاية من الترميز الوطني حتى لا يبقى الترميز حبراً على ورق، مؤكّدة أن الترميز هو فقط للجهات الحكومية ولا صلة للجهات الخاصة أي علاقة بها.

في التفاصيل

من جانبها بيّنت مديرة التحول الرقمي في وزارة الاتصالات والتقانة فدوى مراد لـ«الوطن» أنّ وجود ترميز وطني للخدمات الحكومية يساعد في ربط رمز الخدمة بالعديد من العمليات التالية لها مثل الدفع الالكتروني، مبينة أنه سيكون كافياً قراءة رمز الخدمة للوصول من خلال قواعد البيانات إلى معرفة كل الرسوم والطوابع والتكاليف المرتبطة بها وتسديدها مباشرة من خلال قنوات الدفع الالكتروني التي تحددها الدولة.

وأوضحت أنّ الترميز الوطني هو إعطاء رمز رقمي ثابت لكل جهة حكومية ما يساعد في تمييز كل جهة عن غيرها من الجهات العامة، ويميز الوثائق الصادرة عن هذه الجهة والخدمات التي تقدمها عن سائر وثائق وخدمات الجهات العامة الأخرى.

لافتةً إلى أنّ الهدف منه هو تحقيق التحول الرقمي التدريجي في كل مفاصل الدولة بما يساعد في السرعة والدقة في التعرف على الخدمات ومرجعيتها، وتسهيل تبادل البيانات الكترونياً.

وبينت أن الترميز موحد لجميع مكونات الأعمال العامة والخاصة في سورية، لكن البداية ستكون مع مؤسسات القطاع العام بما فيها المصارف، وسوف يتم في خطوة لاحقة ترميز مكونات الأعمال الخاصة من خلال الهياكل التنظيمية المختلفة كالنقابات والجمعيات والاتحادات وغيرها.

ولفتت إلى أن الترميز الوطني للجهات العامة ينطلق من رمز الإدارة العليا ومن ثم المحافظة الموجودة فيها تلك الجهة، يلي ذلك رمز للجهة والجهة الفرعية، حيث تم الاعتماد على رمز المحافظة المستخدم من الشؤون المدنية ضمن الرقم الوطني، أما ترميز الوزارات فسيكون مكوناً من خانتين تحدد الحكومة رمز كل وزارة من وزاراتها، وبحيث يكون هذا الرمز ثابتاً وغير قابل للتعديل أو التبديل لارتباطه بخدمات ومراسلات الوزارة والجهات التابعة لها.

وأشارت إلى أنّ المنهجية المطورة عالجت حالات إضافة وزارة جديدة أو إلغاء وزارة قائمة، وكذلك حالات دمج وزارتين، أو توزيع مهام وزارة بين وزارتين، ويستمر الاحتفاظ برموز الوزارة الملغاة (لمدة زمنية معينة تحددها الحكومة) لارتباطه بالخدمات والمراسلات التي قدمتها تلك الوزارة.

ولفتت إلى أنه بعد ترميز الوزارة والمحافظة، سيتم ترميز الجهات العامة والجهات الفرعية التي يتم تعيين مديرها بنص تشريعي أو بقرار من رئيس مجلس الوزراء.

ولاستكمال الترميز بينت أن وزارة الاتصالات والتقانة ستعمل مع الوزارات المعنية، وبشكل رئيس مع وزارة التنمية الإدارية لتوفير منصة الكترونية تساعد في استكمال الترميز واعتماده ونشره، وفي إدارة المرحلة الانتقالية بين الأعمال بشكلها الحالي، إلى الأعمال المرمزة، ومن ثم إلى الأعمال المرمزة والمؤتمتة، يضاف إلى ذلك الربط مع منظومة العنونة في سورية والمطورة من وزارة الإدارة المحلية، بما يساعد في تطوير أو توفير تطبيقات حاسوبية وتطبيقات للهاتف المحمول تساعد في الحصول على الخدمات، وتسديد رسومها الكترونياً مع توافر منظومات الدفع الإلكتروني.

الدفع الإلكتروني

وفي سياق متصل، كشف مدير عام الشركة السورية للمدفوعات الإلكترونية في وزارة الاتصالات أيمن ملوك لـ«الوطن» أنّ السورية للمدفوعات ستنتهي من تحضيراتها لعملية الدفع الإلكتروني خلال عشرة أيام بعد العيد، مشيراً إلى أنّ دور الشركة هو الربط بين الجهات العامة كالمياه والكهرباء.. إلخ من جهة، والمصارف الحكومية والخاصة التي تقوم بعملية الدفع من جهة أخرى، لإجراء عمليات الدفع الإلكتروني فيما يتعلق بدفع قيم الفواتير والرسوم.

ولفت ملوك إلى أنّ منظومة الدفع الإلكتروني تتيح الربط والمساهمة في إنجاز المشروع لجميع المصارف العاملة في سورية، العامة والخاصة.

وفيما يخص موضوع تكاليف خدمات عمليات الدفع الإلكتروني بين الجهات الخاصة والحكومة، أوضح ملوك أنّ الحديث عنه مازال مبكراً حالياً، مبيناً أنّ ذلك له علاقة بنوعية الخدمة التي يتم تقديمها لأن هناك خدمات أساسية ترتبط بشكل أساسي بتوجه الحكومة الإلكترونية، وهناك خدمات أخرى ترتبط بتقديم بالتسهيلات الخاصة التي يتم تقديمها للمواطنين كشراء تذكرة طيارة مثلاً.

وكانت قد اعتمدت اللجنة التوجيهية العليا لمبادرة الحكومة الالكترونية منذ أيام الترميز الوطني للجهات العامة والخدمات والمراسلات الحكومية، حيث وضعت اللجنة خلال اجتماعها مع رئيس الحكومة، برنامجاً زمنياً محدداً للدخول في الجزئيات الخاصة بعملية الترميز.

إضافة إلى ضرورة تأمين التمويل اللازم لمكونات البنى التحتية لمشروع الحكومة الالكترونية وفق أولويات المشروع ووضع آليات تنفيذية لإنجاز الدفع الالكتروني واقتراح التشريعات اللازمة في هذا الإطار، إضافة إلى استكمال وتكامل بنوك المعلومات الوطنية بين الجهات العامة التي تضم السجل المدني والعقاري والصحي والتعليم الأساسي وسجل العاملين بالدولة.

وزير الإسكان والأشغال العامة لـ«الوطن»:

الحكومة تتجه لإنشاء تجمعات سكنية على أطراف المدن بسعر يناسب المواطن

| صالح حميدي

كشف وزير الأشغال العامة والإسكان حسين عرنوس لـ«الوطن» عن البدء فعلياً بوضع رؤية تخطيطية إقليمية لكل مكونات التنمية بهدف وضع رؤية مستقبلية لعشرات السنين في مجال التخطيط الإقليمي الذي يحدد العناوين الأساسية لكل البنى التحتية والتخطيطية لمكونات التنمية والتكامل في وضع رؤية على مستوى الربط بين التخطيط الوطني والتخطيط الإقليمي.

وأشار إلى أن الحكومة تعطي الأولوية للمخططات التنظيمية في حلب، وقد أنجزت مشروع الحيدرية، وفي حماة بمنطقة المشاع، وفي داريا، وقد تعلن المخططات في هذه المناطق في وقت قريب جداً، إضافة إلى حمص وبعض مناطق دمشق في الغوطة الشرقية وبعض مناطق دير الزور، واعتماد مبدأ التوسع الشاقولية في المخططات التنظيمية بالتعاون مع وزارة الإدارة المحلية متوقعاً أن تستغرق هذه الأعمال وقتاً طويلاً وجهداً كبيراً.

وأظهرت المعطيات الأولية الخاصة بالوزارة أن استثمارات السكن تحتاج مليارات الليرات الأمر الذي يستدعي إعداد تشريعات تسمح للقطاع الخاص بأن يكون شريكاً في إنتاج مساكن تلبي احتياجات البلد منها حيث تتوجه الحكومة اليوم لإنشاء تجمعات سكنية في مناطق ريفية على أطراف المدن بحيث تكون منظمة وتكاليفها تناسب المواطن السوري ودخله، إضافة إلى وضع سياسة وخريطة وطنية للسكن تضمن تأمين سكن شعبي للمواطنين من القطاعين العام والخاص في ظل معاناة قطاع الإسكان من ضعف حتى قبل الحرب نظراً للتفاوت الكبير بين التكاليف والرواتب التي يتقاضاها العاملون الأمر الذي يتطلب إعادة نظر شاملة وحلاً جذرياً.

وأشار الوزير عرنوس إلى أن الوزارة تعمل بشكل حثيث على المخططات التنظيمية وخاصة في الغوطة الشرقية في الوقت الراهن بعد الدمار الكبير الذي حصل لها لتأمين عودة الأهالي إليها في أقرب وقت بعد تحسين مخططاتها التنظيمية وتدقيقها وإعادة دراستها بشكل مفصل وإعطائها البعد التنموي المتكامل من جميع جوانبه، موضحا أن المخططات التنظيمية تبدأ من حاجة الوحدات الإدارية والبلديات إليها، علماً أن الوزارة بعد امتلاء تلك المخططات بنسبة ٦٠ بالمئة؛ تبدأ بعمليات التوسع على اعتبار أنها تستغرق زمناً طويلاً في إنجاز التوسع في هذه المخططات، مبيناً أن الوضع في المخططات ممتاز من ناحية الاستيعاب، لولا الخراب الذي جرى عليها.

ولفت إلى أن رؤية الوزارة تنقسم إلى شقين، الأول يتعلق بالإسكان والشق الثاني يتعلق بالشركات الإنشائية، فعلى صعيد الشركات الإنشائية فالواقع أنها مرّت بوضع صعب، إذ تعرضت لخسائر كبيرة في آلياتها، تسببت في أن تكون تلك الشركات خاسرة، لذا فإن الرؤية حيالها تتركز على نقلها من مرحلة الخسارة إلى مرحلة التوازن، ومن ثم إلى مرحلة الربح.

وبيّن أن الوزارة تمكنت من نقل أربع شركات من مرحلة التوازن إلى مرحلة الربح، وباتت هذه الشركات الإنشائية قادرة على دفع الرواتب لعمالها وهناك شركات في طريقها إلى الربح بعد استكمال الإجراءات الخاصة بها لنقلها لمرحلة الربح.

وفي الشق الثاني، المتعلق بالإسكان، بيّن الوزير عرنوس أن حجم الدمار في المباني كبير جداً، وفي الأساس هناك مشكلة قبل الحرب في السكن العشوائي، والشريك هنا وزارة الإدارة المحلية، إذ إن معالجة هذه المشكلة شاقة وشائكة، والدولة لن تتمكن وحدها من بناء المساكن لجميع المواطنين، بل سيتركز دورها خلال المرحلة القادمة على تهيئة الأراضي وتوفير الصكوك التشريعية والقوانين والأنظمة الخاصة بقطاع السكن لحل مشاكله وتحضير وتجهيز المخططات التنظيمية.

«محافظة دمشق»:

دمشق تحتاج إلى ٢٥ ألف وحدة سكنية كل عام

| الوطن

بقي مصوّر مدينة دمشق طي الأدراج في دوائر المحافظة، ولم يتح للعامة بشكله النهائي والتفصيلي ولم يطرح عبر وسائل الإعلام إلا ضمن نطاق ضيق جداً وكانت تمرر معلومات شحيحة جداً من خلال إجابة المحافظ أو مدير التخطيط والتنظيم العمراني فقط على تساؤلات أعضاء مجلس مدينة دمشق خلال الجلسات الدورية الخاصة بالمجلس.

ويتوقع بحسب التقرير النهائي للمرحلة الأولى للمصوّر (حصلت «الوطن» على نسخة منه) أن سوق العقارات قد يشهد ازدياداً في عدد السكان يتراوح بين ١١٥ ألفاً و١٢٥ ألف شخص سنوي حتى العام ٢٠٢٥ وقد تتطلب هذه الزيادة إشادة ١٩ ألفاً إلى ٢٢ ألف وحدة سكنية سنوياً حتى العام ٢٠١٥ ومن ٢٣ ألفاً إلى ٢٥ ألف وحدة سكنية جديدة حتى العام ٢٠٢٥.

وجاء ضمن المصور تقرير تحت عنوان: «سوق العقارات والسكن» وعرض تحت هذا العنوان كيفية تطور سوق الأراضي والمساكن لفهم تطور مناطق التشييد النظامي ومناطق المخالفات الجماعية.

وعلى صعيد الترابط بين الإجراءات الرسمية وغير الرسمية تظهر مراقبة أسلوب عمل الإجراءات المختلفة المتعلقة بامتلاك الأرض والسكن عدم وجود نقطة انكسار واضحة بين الأسواق السكنية للأبنية المرخصة في المناطق التنظيمية والأبنية في مناطق المخالفات الجماعية بل على العكس يبرز نوع من التواصل الحقيقي بينهما، مثال زيادة المباني الجديدة في المناطق التنظيمية بإمكانه أن يحرر بعض الأراضي التي كانت تقوم عليها مبان قديمة وعندما تصبح الوحدات الجديدة متوّفرة في السوق فإنها يمكن أن تساهم ضمن بعض الشروط في خفض البناء المخالف.

وبينت دراسة تحليلية لأسواق العقارات والمساكن المحلية أن أبنية مناطق المخالفات الجماعية في دمشق ليس محصوراً فقط بالطبقات الفقيرة بل على العكس هناك العديد من مناطق المخالفات الجماعية تقطنها مجموعات من السكان من الطبقة المتوسطة وتعتبر أسواق السكن في المناطق المنظمة وفي مناطق المخالفات الجماعية مترابطة وقد دفع نقص أساسي في تخطيط وتنظيم المناطق العمرانية وتهيئة الأراضي وإشادة الأبنية السكنية من مختلف القطاعات العام والخاص والمشترك إلى ارتفاع أسعار العقارات والمساكن بشكل ملحوظ خلال السنوات القليلة الأخيرة وذلك في المناطق التنظيمية ومناطق المخالفات الجماعية.

«كهرباء دمشق»: ٦٦٠ مليون ليرة لتأهيل شبكات التغذية لثلاث مناطق صناعية

| الوطن

كشف مدير الشركة العامة لكهرباء دمشق باسل عمر لـ«الوطن» عن صرف ٦٦٠ مليون ليرة سورية لإعادة تأهيل شبكة التغذية الكهربائية في المناطق الصناعية الثلاث الموجودة في العاصمة وهي المنطقة الصناعية في القابون والمنطقة الصناعية «التريكو» والمنطقة الصناعية في القدم.

وأوضح عمر أنّ إعادة تأهيل شبكات التغذية في المدن الصناعية ستكون على مستوى تبديل إعادة تأهيل مراكز التغذية، وإعادة تشغيل خطوط التوتر المنخفض وتركيب عدادات للمشتركين فيها إذ لزم الأمر من جديد، مشيراً إلى أنّه لم يتم حساب كمية الفاقد الكهربائي الحاصل فيها قبل انقطاع التيار عنها مسبقاً.

وبيّن أنّه تم البدء حالياً بإعادة تأهيل هذه المناطق الثلاث منذ بداية الشهر الحالي، مؤكّداً أنّه تم الانتهاء من وضع مركزي تحويل في الخدمة في الوقت الحالي في المنطقة الصناعية بالقابون وذلك بعد تأهيل الشبكات كاملة فيها تشجيعاً لعودة افتتاح المنشآت الصناعية فيها.

وأشار إلى أنّ عمل ورشات كهرباء دمشق مستمر خلال الفترة الحالية والقادمة لإعادة تأهيل المناطق الصناعية الثلاث حتى نهاية الشهر القادم، لافتاً إلى أنّ المناطق الثلاث يوجد فيها ٩ مراكز تحويل منها اثنان في المنطقة الصناعية بالقابون وأربعة مراكز في المنطقة الصناعية «تريكو»، إضافة إلى ثلاثة مراكز في القدم الصناعي.

وأشار إلى أن الشركة العامة لكهرباء دمشق تقوم بالتنسيق مع المؤسسة العامة لتوزيع الكهرباء بجولات تفتيشية ميدانية على جميع المناطق التابعة للشركة ضمن المحافظة من أجل مراقبة الشبكات وضبط حالات السرقات والتلاعب بالعدادات من أجل التخفيف من الفاقد الكهربائي إلى أدنى مستوياته، مبيناً أنّه خلال الجولات الأخيرة التي تم القيام بها الأسبوع الماضي، تم استبدال ١٢ عداداً تجارياً في منطقة المرجة منها ١٠ عدادات أحادية و ٢ ثلاثية، مشيراً إلى أنّه تم التّوجيه بإلغاء ظاهرة تزويد المنشأة التجارية بأكثر من نظام في المنطقة المذكورة.

وبيّن أنّه تم القيام بجولة أخرى في منطقة المناخلية حيث تم تنظيم ما يقارب ٦ ضبوط مخالفة، إضافة إلى تنظيم ٣ ضبوط استجرار من الجوار، مشيراً إلى أنّه تم أيضاً استبدال ما يقارب ٢٨ عداداً منها ٢٣ عداداً أحادياً و٥ عدادات ثلاثية.

وأشار إلى تنظيم ثلاثة ضبوط تجارية أخرى في منطقة الحريقة، واستبدال ٣٠ عداداً تجارياً، إضافة إلى ضبطين في منطقة الحمرا واستبدال تسعة عدادات تجارية فيها، منها ٦ أحادي تجاري و٢ ثلاثي تجاري وعداد منزلي.

وأكّد عمر أنّ جميع العدادات التي تم استبدالها بلغ عددها ٧٩ عداداً تم إحالتها إلى مخبر العدادات الإلكترونية ليصار إلى فحصها من جديد.